

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436
(4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة
كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ
7 محرم 1444 (25 يوليو 2023)، طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون
رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، وبعد
تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء الفرع طبقاً
لمقتضيات المادة 38 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة ؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة
العامّة لمجلس المنافسة تحت عدد 100/ع.ت.إ/2023 بتاريخ
25 من شوال 1444 (16 ماي 2023)، المتعلق بتولي شركة
«Otokar otomotiv ve Savunma Sanayi A.S» عبر فرعها المملوك
بالكامل «Otokar Europe SAS»، المراقبة الحصرية غير المباشرة
لشركة «Mauri Bus System Srl»، عبر اقتناء مجموع حصص
رأسمالها الاجتماعي وحقوق التصويت المرتبطة بها ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة رقم 2023/0113 بتاريخ
2 ذي القعدة 1444 (22 ماي 2023)، القاضي بتعيين السيدة حنان
التوزاني مقررة في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون
رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛
وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول عملية التركيز الاقتصادي
بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ
13 من ذي القعدة 1444 (2 يونيو 2023) والذي يمنح أجل خمسة
(5) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية
التركيز أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في الأسواق المعنية لم يبدوا أي
ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف
التبليغ بتاريخ 17 من ذي القعدة 1444 (6 يونيو 2023) ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 25 من ذي الحجة 1444
(14 يوليو 2023) ؛

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد عبد الإلاه القشاشي،
ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا
للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع فرع مجلس
المنافسة المنعقد بتاريخ 7 محرم 1444 (25 يوليو 2023) ؛

قرار لمجلس المنافسة عدد 153/ق/2023 صادر في 7 محرم 1445
(25 يوليو 2023) المتعلق بتولي شركة «Otokar otomotiv ve
Savunma Sanayi A.S» عبر فرعها المملوك بالكامل لشركة
«Otokar Europe SAS»، المراقبة الحصرية غير المباشرة
لشركة «Mauri Bus System Srl»، عبر اقتناء مجموع أسهم
رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435
(30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435
(30 يونيو 2014) كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436
(فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية
الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛

وحيث إنه طبقا لمقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه، فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي؛

وحيث إن عملية التركيز المعنية كانت موضوع عقد مبرم بين الأطراف المعنية بتاريخ 14 فبراير 2023 ينص على تولي شركة «Otokar otomotiv ve Savunma Sanayi A.S» عبر فرعها المملوك بالكامل لشركة «Otokar Europe SAS»، المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Mauri Bus System Srl»، عبر اقتناء مجموع حصص رأسمالها الاجتماعي وحقوق التصويت المرتبطة بها؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «Otokar otomotiv ve Savunma Sanayi A.S» عبر فرعها المملوك بالكامل لشركة «Otokar Europe SAS»، المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Mauri Bus System Srl»، عبر اقتناء 100% من حصص رأسمالها الاجتماعي وحقوق التصويت المرتبطة بها، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه؛

وحيث إن هذه العملية تخضع للإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وهو تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت ورقم المعاملات المنجز بالمغرب بشكل منفرد من واحدة على الأقل من المنشآت المحددين في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتتميمه؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي:

- **الجهة المقتنية بصفة مباشرة:** شركة «Otokar Europe SAS» وهي شركة خاضعة للقانون الفرنسي، تأسست عام 2011. وتنشط بالأساس في مجال بيع وتسويق الحافلات وقطع غيارها في أوروبا؛

- **الجهة المقتنية بصفة غير مباشرة:** شركة «Otokar otomotiv ve Savunma Sanayi A.S» وهي شركة تأسست عام 1963 بموجب القانون التركي، وتنشط في مجال تصنيع الحافلات والمركبات العسكرية. وهي مملوكة بالكامل للمجموعة الاستثمارية القابضة «Koç Holding» التي تنشط في قطاع الصناعة والخدمات.

وتتواجد شركة «Koc Holding» في المغرب من خلال شركتها الفرعية «Arçelik A. S» الخاضعة للقانون التركي. هذه الأخيرة تمتلك فرعا مملوكا لها بالكامل في المغرب، وهي شركة «Beko Morocco Household Appliances»، الخاضعة للقانون المغربي والمسجلة لدى المحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت رقم 431739. وتنشط الشركة في تسويق وتوزيع صناعة الأجهزة المنزلية والإلكترونيات الاستهلاكية، كما تنشط شركة Arçelik في المغرب من خلال الموزع الحصري Socimar لتسويق منتجات علامة Beko التجارية في المغرب.

- **الجهة المستهدفة:** شركة «Mauri Bus System srl»، هي شركة ذات مسؤولية محدودة خاضعة للقانون الإيطالي تأسست عام 1921 وتنشط في مجال تصنيع وتسويق سيارات الركاب وكذا بيع قطع الغيار وتنظيم وتوفير خدمة ما بعد البيع. وهي منذ سنة 2010، تعد الشركة الوكيل الوحيد لتسويق وبيع حافلات مجموعة Otokar على مستوى السوق الإيطالية.

وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز يهدف الى تعزيز التواجد المباشر لمجموعة «Otokar» في السوق الإيطالية، التي تعد من بين أحد الأسواق الخمسة الرئيسية في أوروبا، وكذا من أجل استهداف العملاء المحليين والمشغلين من القطاعين العام والخاص، وتعزيز تواجدها في قطاع النقل العمومي "المدينة" ومحاولة الحصول على حصة سوق خاصة بها.

كما تهدف مجموعة «Otokar» من خلال مشروع عملية التركيز هذه الى تعزيز خدماتها كي تصبح علامة تجارية مرجعية في مجال المركبات متوسطة الحجم (7-11 متر) في إيطاليا، وكذا تنظيم وتوفير خدمة البيع وما بعد البيع على مستوى السوق الإيطالية والاتحاد الأوروبي؛

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Otokar otomotiv ve Savunma Sanayi A.S» عبر فرعها المملوك بالكامل لشركة «Otokar Europe SAS»، المراقبة الحصرية غير المباشرة لشركة «Mauri Bus System Srl»، عبر اقتناء مجموع أسهم رأسمالها و حقوق التصويت المرتبطة بها.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن فرع مجلس المنافسة المذكور، المنعقد بتاريخ 7 محرم 1445 (25 يوليو 2023)، طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، بحضور السيد عبد الغني أسنينة رئيساً، والسيد بن يوسف الصابوني والعيد محسومي، عضوين.

الإمضاءات:

عبد الغني أسنينة.

العيد محسومي.

بن يوسف الصابوني.

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استناداً إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقاً لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، حيث يعرف السوق المعنية بكونها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن السوق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق توريد وامتياز الحافلات «Fourniture et concession d'autobus». إلا أنه ونظراً لكون العملية لن يكون لها تأثير سلبي على المنافسة، فإن السوق المعنية يمكن أن تبقى مفتوحة دون الحاجة لتحديد أدق؛

وحيث إنه فيما يتعلق بالامتداد الجغرافي لسوق توريد وامتياز الحافلات، وبالنظر لكون أنشطة الشركة المستهدفة تهم السوق الإيطالية فإن السوق الوطنية غير معنية بعملية التركيز وبالتالي يكمن إبقاء هذا التحديد مفتوحاً؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي سلبي على المنافسة في السوق الوطنية، نظراً لكون الشركة المستهدفة ليس لها تواجد قانوني مباشر أو غير مباشر ولا تحقق أي رقم المعاملات في المغرب. كما أن الشركة المقتنية ليس لها تواجد قانوني في المغرب ولا تنشط في السوق المعنية على مستوى السوق الوطنية. وبذلك فإن بنية السوق المعنية ستظل دون تغيير لعدم وجود تراكم في حصص سوق طرفي العملية؛

وحيث إنه، استناداً إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، ومن خلال التحليل التنافسي للسوق المرجعية المعنية، يتبين أنه لن يترتب عن العملية أي تأثير سلبي على المنافسة في هذه الأخيرة أو في جزء مهم منها،

قرر ما يلي:

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 100/ع.ت.إ/ 2023 بتاريخ 25 من شوال 1444 (16 ماي 2023)، يستوفي الشروط القانونية.

